IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية
ISSN (E) : 2707 – 5648 II ISSN (P) : 2707 – 563x
https://jh.alkutcollege.edu.iq/
k.u.c.j.hum@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص - المؤتمر العلمي السادس لكلية الكوت الجامعة - 2 – 3 مايو/ أيار 2023

الإضافة المعرفية شرطاً للنشر في المستوعبات العالمية في مجال العلوم القانونية

أ. م. د. سامر محي عبد الحمزة [1]

انتساب الباحث
[1] كلية القانون، جامعة واسط، العراق، واسط، 52001

[1]smuhhi@uowasit.edu.iq

[1] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث
تأريخ النشر : آب 2023

المستخلص
شـهد العقدان الاخيران اهتماماً واسـعاً في العديد من الجامعات العربية للنشـر في المسـتوعبات العالمية سـواء في ميدان العلوم الانسانية ام العلوم الصرفة، واذا كان النشر ضمن العلوم الصرفة قد تميز بالغزارة والتنوع، فإنّ النشر في مجال العلوم الانسانية كان بطيئاً ومتعثراً، والاقل منه النشر في المستوعبات العالمية في العلوم القانونية.
وفي بحثنا هذا سنسلط الضوء على شرط من شروط البحث العلمي للنشر في تلك المستوعبات العالمية وهو فقدان الاضافة المعرفية، إذ ان هذا العائق يعد الاهم في عدم قبول البحوث القانونية العربية في المستوعبات العالمية.
لذلك سنتناول في المبحث الأول مفهوم الاضافة المعرفية ثم نتناول في المبحث الثاني تحديات الاضافة المعرفية في العلوم القانونية ونتناول في المبحث الثالث مدى توافر شـرط الاضـافة المعرفية ضـمن منظومة التعليم العالي في العراق.

الكلمات المفتاحية: الأضافة المعرفية، البحوث القانونية، النشر في المستوعبات العالمية

Contribution to Knowledge as a Condition for Publication in the International Journals in the Field of Legal Sciences

Assist. Prof. Samer Muhey Abdulhamza [1]

Affiliation of Author
[1] College of Law, Wasit University, Iraq, Wasit, 52001

[1]smuhhi@uowasit.edu.iq

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: Aug. 2023

Abstract
The last two decades witnessed a wide interest in many Arab universities to publish in the global Journals, whether in the field of humanities or pure sciences. in legal sciences. In our research, we will shed light on one of the conditions for scientific research to be published in those global Journals, which is the lack of Contribution to Knowledge, as this obstacle is considered the most important in the non-acceptance of Arab legal researches in global containers.
Therefore, we will discuss in the first topic the concept of Contribution to Knowledge, then we will discuss in the second topic the challenges of Contribution to Knowledge in the legal sciences, and we will discuss in the third topic the extent to which the Contribution to Knowledge is condition to publishing within the higher education system in Iraq.

Keywords: Contribution to Knowledge, legal research, publishing in international Journals

المقدمة:

اصبح النشر في المستوعبات العالمية (الخاضعة لتصنيف سكوبس او توماس رويتر) احد المعايير الرئيسـة لتصـنيف الجامعات العالمية، كلما زاد النشـر فيها من المنتسـبين لكلية ارتفع تصـنيفها وزيادة درجات تقييمها مقارنة مع الجامعات الاخرى، وقد اكتسـب ذلك اهمية خاصـة مع صـدور تعليمات للترقيات العلمية في

الجـامعـات العراقيـة لعـام 2017 ، واعطى حـافزاً للنشـــر في المســـتوعبات العالمية للباحث من خلال تقديم عدد من الامتيازات منها معاملة البحث المنشـــور فيها معاملة البحث الاصـــيل وإعفاؤه من الخضـــوع للتقويم وزيادة النقاط المقررة للبحث قياســـاً بالبحث المنشور في المجلات العربية والمحلية.

وعلى الرغم من ذلك بقي النشـــر في المســـتوعبات العالمية في اختصاص العلوم الانسانية بشكل عام والعلوم القانونية بشكل خاص ضـئيلاً لا يتناسـب مع نسـبة البحوث المنشـورة في الاختصـاصـات الاخرى، إذ الكثير من محاولات النشر تنتهي بالرفض من المجلات العالمية، ولعل اصـول المشـكلة ليسـت بالجديدة، فالبحث العلمي في العالم العربي يمر (بأزمة) كما تنبه لها عدد من المختصين منذ اكثر من ثلاثة عقود وبحثوا في اســـبابها وســـبل معالجتها.(خضـــر، ص10).

وعلى الرغم من تعدد اسـباب رفض البحوث في المجلات العالمية، يبقى اهمها هو غياب الاضـافة المعرفية وضـعف طرح المشـكلة، (Khadilkar, p.240) فالمجلات العلمية تفترض أن المعلومات التي سيقدمها الباحث هي معلومات جديدة وقيمة وسيكون لها تأثير كبير على طبيعة البحوث التي ســتكتب بعد ذلك والاتجاه الذي ستتخذه في هذا المجال.(Olson, 4).

وفي بحثنا هذا سـنسـلط الضـوء على شـرط اسـاس للنشـر في المســتوعبات العالمية وغالباً ما تفتقر اليه البحوث القانونية وهو الاضـــافة المعرفية للمعرفة القانونية العالمية -وليس المحلية- التي يجب ان يقدمها البحث القانوني للباحث العراقي لتلك المســتوعبات العالمية .

مشكلة البحث

أن مشـــكلة البحث الرئيســـة هو تحري مفهوم الاضـــافة المعرفية بوصـفها أهم اسـباب ضـعف النشـر في المسـتوعبات العالمية من البـاحثين العراقيين في مجـال العلوم القـانونيـة، إذ إن غيـابهـا في البحوث القانونية يجعلها غير قابلة للنشر في تلك المستوعبات.

منهج البحث

سـنسـتعين في هذا البحث بالمنهج التحليلي من خلال تأصـيل مفهوم الاضافة المعرفية من الناحية النظرية والواقعية وتقديرنا لها.

خطة البحث

سوف نقسِّم هذا البحث على ثلاثة مباحث وخاتمة، يتضمن المبحث الأول فكرة الإضـــافة المعرفية في العلوم القانونية؛ أما المبحث الثاني فنتناول فيه تحديات الاضـــافة المعرفية في العلوم القانونية؛ وفي المبحث الثالث سـنتناول مدى وجود شـرط الاضـافة المعرفية في التعليم العالي في العراق؛ وفي نهاية البحث نتناول في الخاتمة أهم الاســـتنتاجات التي كشـــف عنها البحث في هذا الموضـــوع والتوصيات المرتبطة بذلك.

المبحث الأول

فكرة الإضافة المعرفية في العلوم القانونية

لكي نســـتطيع ان نحدد مفهوم الإضـــافة المعرفية في الدراســـات القانونية يتوجب أولا تحديد مفهومها في الدراسات الإنسانية بشكل عام، لذلك سـوف نقسـم هذا المبحث الى مطلبين نتناول في المطلب الأول مفهوم الاضـــافة المعرفية في العلوم الانســـانية ونتناول في المطلب الثاني مفهوم الاضافة المعرفية في العلوم القانونية.

المطلب الأول

مفهوم الاضافة المعرفية في العلوم الانسانية

يقصـــد بـالإضـــافـة المعرفيـة (Contribution to Knowledge) هي ان كل نتاج علمي يجب ان يقدم شـــيء جديد في ميدان البحث، وهذه الإضـــافة هي ميزة من ميزات التفكير العلمي الذي يقوم على التراكمية، أي أن المعرفة العلمية -كما يصـوره الدكتور فؤاد زكريا- أشـبه بالبناء الذي يشـيد طابقاً فوق طابق، والانتقال يكون دائماً لطوابق جديدة أما الطوابق الســفلى فمجرد أســاس يرتكز عليه البناء(زكريا،ص16). وتمثل هذه الاضـافة إسـهاما في مجال التخصـص، وهي تعني قبل كل شـيء الابتكار (قنديلجي، ص52).

والباحثون المتخصصون في علم طرائق البحث العلمي اجمعوا على اشتراطها في كل بحث علمي سواء كان في العلوم التطبيقية ام في العلوم الانسـانية، لذلك توصـف الاضـافة المعرفية بأنها شـرط من شروط البحث الناجح في العلوم كافة (شلبي، ص8).

والمســألة الاهم في الموضـــوع كيف نحكم بأن هذا البحث قدم إضافة معرفية؟ وما هي المعايير والضوابط التي سنلجأ اليها؟

يقر العديد من الباحثين بصعوبة وضع معايير واضحة تنطبق على العلوم الانسانية كافة، لذلك فإنّ الحل الامثل يكون بإحالة الحكم بتوافر الاضـــافة المعرفية الى ذوي الاختصـــاص في ميدان العلم المعني، وذوو الاختصـاص او الخبرة في هذا المجال عندما يبدون رأيهم في تقرير وجود الاضـــافة من عدمها ينوبون عن المجتمع الاكاديمي في هذه العملية، فكأنما رأيهم هو رأي المجتمع الاكاديمي

الذي اعطاهم هذه الصلاحية كونهم الاعرف والاقدر على تقرير ذلك (Baptista and others, p.52).

ومن المؤكد ان هؤلاء الخبراء سيبدون رأيهم استناداً الى معايير موضوعية، الا إن ترك القرار لخبير علمي في اتخاذ قرار بهذه الاهمية يجب ان يحاط بضمانات لحماية الباحث، لذلك فاغلب المجلات العلمية تمنح التقويم لعدد من الخبراء لا يقل في الغالب عن ثلاثة، وبعضها تجيز للباحث طلب الاستعانة بخبير آخر عند اعتراضه على تقويم الخبير الاول.

المطلب الثاني

مفهوم الإضافة المعرفية في العلوم القانونية

لم نعثر على تعريف محدد للإضافة المعرفية في اغلب ما كُتب عنها في العلوم القانونية، ويمكننا تعريفها بأنها مقدار نجاح الباحث في طرح مشكلة قانونية واقعية ووضع الحلول لها.

وعلى الرغم من عدم ايراد تعريف لها من من المختصين في طرائق البحث القانوني؛ إلا أن هناك اجماعاً بأنها شرط للبحث الناجح، إذ يرى عدد منهم أن لها اهمية خاصة في الدراسات القانونية لأنها مرتبطة بصفة اساسية من صفات البحث العلمية وهي الحركية، "فالقانون في حالة تطور مستمر وبالتالي فدائما هناك معارف جديدة تحل محل المعارف القديمة".(فرحات، ص) في حين يبرر جانب آخر من الباحثين اشتراط الاضافة المعرفية بربطها بأهداف البحث القانوني وهو المساهمة في التطور الاجتماعي، فالبحث القانوني في اساسه هو "مساهمة جديدة في تطوير مفهوم معين لمشكلة من المشاكل المطروحة، وبالتالي يساهم البحث في وضع الخطوط العريضة لتطورها وابعادها والحلول المقررة لها"(العسكري، ص60).

مع ذلك يبقى السؤال الاهم عند بحث مفهوم الاضافة المعرفية هو ماهي مكونات الاضافة المعرفية- التي اذا تحققت- يمكن القول بأن هذا البحث قد حقق اضافة معرفية في العلوم القانونية؟

الواقع أن دراسة الادبيات التي كُتبت في طرائق البحث في العلوم القانونية تشير الى ثلاثة عناصر اساسية لمفهوم الاضافة المعرفية هي الحداثة (New) والابتكار(creativity) والاصالة (originality).وسنتناولها بالفقرات الثلاث الآتية:

أولا- الحداثة

يجب ان يكون البحث القانوني حديثاً، فالبحث يجب ان لا يكون قديما او مكررا. والحداثة تشمل كذلك المصادر المستخدمة في البحث، فكلما كانت المصادر حديثة كان البحث اقرب الى القبول.

وهناك من المختصين من ينظر الى بُعد آخر للحداثة لا يتعلق بالموضوع والمصادر فقط ولكن بحداثة المعالجة القانونية لموضوع المشكلة، وهي هنا تمثل طرحا جديدا حتى لو تعلق الموضوع بمشاكل قانونية مطروحة سابقا طالما كانت المعالجة حديثة (Morris, p.41).

ويجب ان نشير هنا الى ان الحداثة هنا يقصد بها ان تكون في ميدان التخصص الدقيق للبحث وليس لعموم العلم، فقد يكون البحث حديثا في الدراسات القانونية العامة لكنه مكرر في ميدان التخصص.

ثانيا- الابتكار

ويقصد به ان يتضمن البحث فكرة غير مألوفة وغير متوقعة تضع حلاً مقبولاً ومناسباً لمشكلة مطروحة (Moppett, p.263) أي أن يكون البحث ذا قيمة نظرية وعملية في ميدان التخصص؛ مع الأخذ بنظر الحسبان البيئة الثقافية والاجتماعية في المجتمع. (Baptista and others, p54).

والابتكار يشغل اهمية كبرى للعلوم التطبيقية اكثر منه للعلوم الانسانية، لكون تلك العلوم مرتبطة اولا باختبار الفرضيات عن طريق المختبرات من جهة ولكون الابتكار مرتبطاً بالتطور الاقتصادي والتكنولوجي ، وفي الغالب يُسجَّل هذا الابتكار باسم الباحث لحفظ حقوق الملكية الفكرية عن طريق نظام منح براءات الاختراع التي تتولاها هيئات علمية متخصصة. وهنا لنا ان نتساءل عن امكانية تطبيق ذلك في العلوم القانونية ومدى امكانية ان تكون هناك براءة اختراع للباحث في العلوم القانونية؟

يجيب عن ذلك الاستاذ (روبرت موريسR.Morris) استاذ القانون في جامعة هونغ كونغ بعدم وجود فرق كبير بين العلوم في هذا المجال ليس من الجانب الفني لكن من الجانب النظري، فما يقابل براءة الاختراع في العلوم التطبيقية هو فرضية البحث واقتراحات الباحث لحلها الذي يمثل ابتكاراً يمكن أن يسجل باسمه ليس عن طريق منحه براءة الاختراع وانما عن طريق منحه حق التمتع بحقوق الملكية الفكرية لبحثه (Morris, p.78).

ثالثا- الاصالة

ان المعنى العام للأصالة هو ان يكون البحث بكامله جهداً خالصاً للباحث، اي أن يكون خالياً من صور الانتحال او السرقة العلمية (plagiarism) بصورها كافة، وتظهر من خلال اختيار مشكلة البحث واسلوب معالجتها ومن الامثلة والتطبيقات التي يوردها الباحث.(خضر، ص19)

وتقدير كون البحث غير منتحل او مسروق اصبح أولوية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إذ تم الزام الجامعات بشراء برامج

كشف الانتحال الالكترونية مثل برنامج (turnitin) وان لا تتجاوز نسب الاستلال لغاية 20% من البحث (وزارة التعليم العالي، معايير ونسب الاستلال).

والملاحظ ان كلمة (الاصالة) التي اشارت اليه تعليمات الترقية شرطاً للترقية الى مرتبة الاستاذية لم تورد اي تعريف او توضيح لها في التعليمات، وهذا الاغفال قد يكون سببه انها قصدت ترك ذلك للمجتمع الاكاديمي ليتولى تحديد ذلك حسب طبيعة كل علم.

المبحث الثاني

تحديات الاضافة المعرفية في العلوم القانونية

تواجه الراغب في النشر في المستوعبات العالمية تحديات لا يواجهها اقرانه في الاختصاصات الانسانية الاخرى، هذه التحديات هي جزء لا يتجزأ من الطبيعة الخاصة لدراسة القانون، بعضها يرتبط بالقانون ذاته كعلم، اذ يتضمن خصائص تضعف قدرة الباحث على الابتكار، وبعضها يرتبط بالمناهج التي درسها الباحث اثناء المرحلة الجامعة الاولية التي تفتقر للتعمق في الاصول النظرية للعلم.

عليه نقسم هذا المبحث على مطلبين نتناول في المطلب الاول التحديات المرتبطة بعلم القانون ونتناول في المطلب الثاني التحديات المرتبطة بمناهج دراسة القانون.

المطلب الأول

التحديات المرتبطة بعلم القانون

يتميز علم القانون عن العلوم الاخرى بمزايا لا تتطابق مع العلوم الانسانية الاخرى سواء ما يتعلق بالمنهج المتبع او الصفة المحلية للقانون، وهذان التحديان يؤثران على مفهوم الاضافة المعرفية في القانون، وسوف نتناول كل منهما في فقرة مستقلة.

الفرع الاول- المنهج العلمي للقانون

إن اهم مشكلة تواجه الباحث في ميدان القانون هو غياب منهج مستقل للعلوم القانونية خلافاً للعلوم الاخرى، فهناك منهج تاريخي للدراسات التاريخية وهناك منهج اجتماعي للعلوم الاجتماعية وهناك منهج لغوي للعلوم اللغوية لكن حتى هذه اللحظة لا يوجد منهج مستقل يسمى بالمنهج القانوني.

وغياب هذا المنهج ارتبط بالنظرة للقانون وطبيعته بوصفه علم، فالجدل حتى الآن قائم حول استقلالية القانون، وهناك الكثير من الباحثين الذين يشككون في أن القانون هو علم، فالعلم كما يرى الاستاذ (ماثيوس سيمز Mathias Siems) استاذ القانون الخاص في جامعة فلورنسا بإيطاليا هو اختبار الفرضيات وهذا غير ممكن في دراسة القانون، والوسيلة الوحيدة لدراسته هي بالاستعانة بمناهج العلوم الأخرى مثل علم الاقتصاد او الاحصاء او علم الاجتماع.(Siems, p.11) ، في حين يقر الاستاذ (مارك هوك Mark Hocke) بصعوبة تبني منهج واحد للقانون، بل يربط القانون بسبعة مناهج لدراسة القانون من غير ان يبين أيهم هو المنهج المناسب.(Hocke, p.3).

الفرع الثاني- الصفة المحلية للقانون

ان القانون بطبعه يميل الى المحلية وليس العالمية، بخلاف العلوم الاخرى التي لا يؤثر على دراستها المكان، ولا تذكر هذه الصفة من غير الاشارة الى الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو الذي ابرزها في كتابه (روح الشرائع)، إذ يقول فيه " إن القانون هو وليد بيئته، لذلك يرتبط بخاصة بطبيعة البلد وبالإقليم الحار او البارد او المعتدل، وبطبيعة الارض وموقعها واتساعها وان تناسب الحرية التي يبيحها النظام الا هالي وعواطفهم وغناهم و عددهم وتجارتهم وطبائعهم (مونتسكيو، ص52).

وهذا خلاف بين القانون من جهة والعلوم الاخرى له اثره، ففي الطب والهندسة والاقتصاد وعلم النفس هناك لغة واحدة لكل علم اياً كان المكان، فمثلا الباحث عن تأثير دواء معين على مرض معين هذا البحث يتم بطرق البحث نفسها في جميع دول العالم والنتائج بإمكان التحقق منها من اي باحث في العالم، و هذا بسبب وجود طرق موحدة للبحث في ميدان العلوم الطبية والهندسية والاقتصادية. اما القانون فلا توجد نظرية قانونية موحدة لجميع النظم القانونية ولا يوجد اتفاق على وسيلة معينة للبحث القانوني.(Ulen, 896 p). لذلك فمن الطبيعي ان يكون هناك اختلاف في مفهوم الاضافة المعرفية وفقاً للمكان.

وهذه الصفة المحلية لها تأثير مباشر على مفهوم الاضافة المعرفية لان الحلول التي يقدمها الباحث تتعلق في الغالب بقانون معين في بيئة بعينها، فكيف يستطيع الباحث العراقي الذي يكتب عن موقف محكمة التمييز العراقية من تطبيق التعويض المعنوي وفقا للقانون المدني العراقي ان يقنع الخبير في مجلة عالمية ان بحثه يمثل اضافة معرفية عالمية؟ بل كيف يستطيع الخبير نفسه الحكم على هذا البحث استنادا لمعايير عالمية اذا كانت تلك المعايير غائبة في ميدان علم القانون؟.

المطلب الثاني

التحديات المرتبطة بمناهج دراسة القانون

التحدي الآخر يتعلق بالكليات التي تخرج منها الباحث، فالقانون ينظر اليه كعلم تطبيقي يهدف الى تخريج المحامين والقضاة لذلك

يتم تدريبهم على المسائل العملية كالترافع امام المحاكم المدنية والجزائية واجراءات الطعن وكيفية كتابة عريضة الدعوى والتطبيق في المحاكم، هذه الميزة تبعد طالب القانون عن التعمق في دراسة الجوانب النظرية للقانون ولا تمكنه من ترسيخ ملكة البحث والتحري عن الاصول النظرية للعلم؛ فتوسع المناهج التطبيقية يكون على حساب المناهج العلمية التي تنظر للقانون كعلم (Thornton, p.5).

لذلك فإنّ خريج القانون حينما يقوم بإجراء البحث ويسعى منه للإضافة القانونية لا يجد اساساً متيناً يمكنه من ذلك؛ وحتى المصادر المتاحة في المكتبات القانونية يركز كثيراً منها على الجوانب التطبيقية للمحاكمات الجزائية والمرافعات المدنية تم تأليفها من محامين وقضاة.

والتركيز على الجانب العملي لمناهج القانون وافتتاح العيادات القانونية واضافة المحاكم الافتراضية والزيارات التطبيقية جعلت من البعض ينظر الى كليات القانون بانها مصنع لتخريج المحامين، اما البحث العلمي فلم يعد ميدانه الدراسات الاولية وانما الدراسات العليا، لذلك ووفقاً لأستاذ مناهج القانون في الجامعة الكندية (دوغلاس فيرغسون Doglas Ferguson) فهناك قطيعة (disconnection) بين مناهج القانون وبين تطوير الجانب البحثي.(Ferguson.p.823).

والأكثر من ذلك فإنّ العديد من كليات القانون تعهد بتدريس مناهج الدراسة الأولية الى قضاة ومحامين وغيرهم ممن يمتهنون القانون ولا تعهد بالتدريس الى اكاديميين،(Weir, p.104) وبالتأكيد فالقاضي والمحامي لا يمكن ان يساعد طالي القانون بالإضافة المعرفية طالما لا يمتهن البحث العلمي هو بذاته.

المبحث الثالث

مدى وجود شرط الاضافة المعرفية في التعليم العالي في العراق

يتعين علينا ان نبحث بمدى توافر هذا الشرط ضمن النظام القانوني للتعليم العالي في العراق والذي يشمل القوانين والانظمة والتعليمات والكتب الرسمية المعتمدة. فهل يوجد هذا الشرط فيها؟ وهل تؤكد المناهج الدراسية المعتمدة في كليات القانون على هذا الشرط؟

للإجابة على ذلك نقسم هذا المطلب الى ثلاث فروع نتناول في الفرع الاول الاضافة المعرفية في القوانين والانظمة ونتناول في الفرع الثاني الاضافة المعرفية في الكتب المنهجية.

الفرع الأول: مدى وجود شرط الاضافة المعرفية في النظام القوانين والانظمة والتعليمات

اشارت المنظومة التشريعية للتعليم العالي في العراق الى موضوع الاضافة المعرفية بشكل عام، فأهم قانون يتعلق بتشكيل وزارة التعليم العالي وهو قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (40) لسنة 1988 المعدل، إذ أشار هذا القانون الى ان أحد أهداف الوزارة "هو تحقيق التفاعل المستمر بين الفكر والممارسة باتجاه تحقيق الاصالة والرصانة العلمية".(م. 2 فق 1) والاصالة هنا هي احد معاني الاضافة المعرفية.

وفي نص آخر اشار القانون الى ان الجامعة "حرم آمن تعلو فيه قدرة الابداع والابتكار لصياغة الحياة".(م.9) وهذا النص ايضاً يشير بوضوح الى مفهوم الابتكار الذي يلازم فكرة الاضافة المعرفية، فالمعرفة التي تنشدها الجامعة ليست تكرار لما سبق اكتشافه، بل ابتكار.

الا ان النصوص السابقة لا ترتب التزاما مباشرا واستخدمت بتعابير ادبية توحي بانها نصوص عامة تصلح أن تكون أهداف للوزارة من غير ان تعني انها تضع التزاما محدداً على المؤسسات العلمية بالقيام بها.

أما قانون الخدمة الجامعية رقم (23) لسنة 2008 فقد جعل من واجبات التدريسي أجراء البحوث العلمي من غير أن يشترط أن تمثل تلك البحوث اضافة معرفية، لكن تعليمات الترقيات العلمية النافذة رقم (167) لسنة 2017 أشارت الى أصالة البحث بوصفه شرطاً من شروط الترقية العلمية لمرتبة الأستاذية (فقرة ثانياً المادة 3) الا ان تقدير الاصالة يعود الى الخبراء الذين يعود لهم القرار دون غيرهم (فقرة ثالثاً المادة 13).

والملاحظ أن شرط الإضافة المعرفية كان صريحاً في استمارة تقويم البحوث لأغراض الترقية العلمية التي ترسلها لجنة الترقيات الى الخبراء، إذ تتضمن حقلاً مستقلاً عن الاضافة المعرفية اذا كان البحث اصيلاً، فإذا قرر الخبير أن البحث يشكل أضافة معرفية فعليه أن يبين تفصيلاً مضمون الاضافة العلمية التي قدمها البحث. (استمارة تقويم البحوث العلمية).

الفرع الثاني: شرط الإضافة المعرفية في المناهج والمقررات الدراسية في كليات القانون.

أن تدريس المهارات البحثية في كليات القانون العراقية في الدراسات الاولية يقوم على الكتاب المعتمد في تدريس طرق البحث القانوني هو كتاب (اصول البحث القانوني) للدكتور عصمت عبد المجيد بكر، وهو كتاب مضى على تأليفه اكثر من ثلاثة عقود ويدرس لطلبة المرحلة الثالثة ويتميز بالاختصار وقدم المادة العلمية وبمعدل ساعة واحدة اسبوعياً.(اللجنة القطاعية، مناهج المرحلة الثالثة).

وعلى الرغم من ذلك فالكتاب أشـار إلى مسـألة الاضـافة المعرفية عند شرحه لصفات البحث الناجح، إذ يرى مؤلف الكتاب أن على الباحث ان يتساءل عن ما هو الجديد الذي سيضيفه بحثه الى المعرفة القانونية ، ويتوجب على الباحث ان ينحو نحو الابتكار في اختيار المشكلة فكلما اجاد في ابتكار موضوع جديد كان موفقاً في عمله العلمي. (بكر، ص34-35)

ويكلف الطالب في المرحلة الرابعة بكتابة بحث تخرج في كثير من الحالات يكون بحثا جاهزا يباع في مكاتب الاستنساخ المنتشرة قرب الجامعات.(مجلة المدى، 2014)

اما في الدراسات العليا فوفقا لتعليمات الدراسات العليا فالمادة الوحيدة هي السمنار في الماجستير والدكتوراه، وهي مادة لا يوجد مفردات محددة لها وتترك للأستاذ المكلف بتدريسها ان يختارها من أي مصدر عربي، لذلك غالباً تكون مفرداتها مقاربة للمناهج المتوافرة في العلوم الانسانية التي تركز على الجوانب الشكلية للبحث العلمي مثل وضع الخطة وكتابة هوامش البحث وترتيب المصادر.

والرسالة العلمية والاطروحة هي ميدان الاضافة العلمية، ولكون الباحث غير مدرب عليها في مرحلة الدراسة الاولية او السنة التحضيرية للماجستير فغالبا ما تكون مواضيع الرسائل والاطاريح مواضيع سبق ان تم بحثها مع قيام الباحث بتغيير طفيف في عنوان الرسالة او الاطروحة مع بقاء المضمون مشابها لما سبق من الرسائل والاطاريح.

وتعليمات الدراسات العليا لعام 1982 اشارت بوضوح الى شرط الاضافة المعرفية في اطاريح الدكتوراه، إذ ورد فيها ما يأتي" يجب ان تتضمن الرسالة ابتكاراً علمياً واضافة جديدة الى المعرفة بأسلوب يعكس طريقة البحث العلمي يتناسب مع الوزن المقرر لها" (تعليمات الترقيات، المادة الثالثة والثلاثون).

لذا يمكن القول ان الباحث العراقي خلال دراسته الاولية والعليا في كليات القانون لم يحصل على التدريب الكامل الذي يجعله قادراً على كتابة بحوث تستقبلها المستوعبات العالمية.

الفرع الثالث: شرط الإضافة المعرفية في المجلات القانونية

ان المجلات والدوريات القانونية العربية بشكل عام تشترط للنشر ان يقدم البحث اضافة جديدة للمعرفة وان يتمتع البحث (بالعمق والاصالة)، وهذا الشرط غالباً ما يكون منشوراً على الموقع الالكتروني للمجلة فضلاً عن ذكره في النسخة المطبوعة للمجلة، (مجلة الحقوق، ص4).

أما الاستمارة المخصصة للمقوم العلمي فتضع شروطاً اشد صرامة في تقويم فكرة الاضافة المعرفية، فعلى المقوم اولاً ان يبين فيها الباحث مقدار الاضافة المعرفية تحت عنوان (القيمة المضافة الى قطاع المعرفة) من خلال التأشير على احدى اختيارات وهي هل ان المفاهيم نظرية والنتائج جديدة انها معروفة او غريبة، وفي الاحوال جميعها ربطت هذه الاستمارة بين الاضافة المعرفية والتقييم النهائي للبحث من خلال فقرة مستقلة تحت عنوان (نوع البحث) بموجبها يكون البحث (اصيلاً) إذا تناول فكرة جديدة او له قيمة مضافة في حقل الاختصاص او يعالج مشكلة حديثة لم يسبق التطرق اليها، ويكون البحث (قيماً) إذا قدم اضافة جديدة في احدى مفرداته.(استمارة تقويم بحث، ص2،1).

من كل ذلك يتبين أن التأكيد على الاضافة المعرفية لم يكن ضمن أوليات النظام القانوني للتعليم العالي في العراق، فهناك اشارات اليها متناثرة في بعض القوانين والتعليمات والكتب الرسمية تبيّن سياسة واحدة للوزارة تستطيع بعده أن تطالب الباحث العراقي بالنشر في المستوعبات العالمية، فالباحث القانوني لم يتم تدريبه او تأهليه للقيام بهذه المهمة.

الخاتمة

في ختام هذا البحث يقتضي ان ندرج عدداً من الاستنتاجات التي توصلنا إليها وعدداً من التوصيات التي نقترحها، وكما يأتي:

اولاً: الاستنتاجات

1- إن الإضافة المعرفية هي اساس البحث العلمي القانوني، فالجديد الذي سيقدمه الباحث هو الذي سيتيح له النشر في المستوعبات العالمية، إلا إن هذه الاضافة في العلوم القانونية تصطدم بعقبات عدة بعضها يرتبط بالقانون كعلم وبعضها يتعلق بالمناهج القانونية بشكل عام.

2- ما زالت مناهج القانون في الدراسات الاولية والعليا لا تعطي موضوع البحث الاصيل والاضافة المعرفية اهتماماً كافياً، فمن المفترض ان تكون عملية بناء باحث قانوني احد اهداف كلية القانون الى جانب تخريج المحامين والقضاة، و هذه الفجوة بين الاهتمام بالجانب التطبيقي للقانون واهمال الجانب النظري له كبير الاثر على ضعف القابليات البحثية لخريجي كليات القانون.

3- على الرغم من اشتراط الإضافة المعرفية في المجلات القانونية الا ان البحوث المتاحة لا تتضمن هذا الشرط، وبسبب عدم وجود دراسة احصائية عن شرط الاضافة بالنسبة لعدد البحوث المنشورة في القانون فلا يمكن اعطاء حكم قطعي عن نسبة الاضافة في البحوث القانونية المنشورة.

ثانياً: التوصيات

1- نقترح اعادة النظر في الكتاب المنهجي المعني بأصـــول البحث القانون في الدراسة الاولية من خلال اضافة فصل خاص عن النشر في المستوعبات العالمية، فالكتاب تم تأليفه قبل بالنشر في الاهتمام بالمجلات العلمية في كلية القانون، كما وزيادة الوحدات الدراسـية المقررة بجعلها وحدتين بدل ان تكون وحدة واحدة.

2- يستحسن بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي استحداث قسم في مركز الوزارة مســتقل او تـابع الى الشــؤون العلمية تكون مســؤوليتـه مســاعدة الاكـاديمي العراقي الراغب بـالنشــر في المســتوعبات العالمية من خلال التعريف بشــروط هذا النشــر وخصائص الاضافة المعرفية التي تشترطها تلك المجلات العالمية.

3- اصدار دليل استرشادي موحد من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يتولى شـرح كل تفاصـيل متطلبات النشـر في المسـتوعبات العالمية للعلوم الانسـانية بشـكل عام ولكليات القانون بشـكل خاص، وهذا الدليل ممكن ان تشــترك فيه دائرة البعثات العامة ودائرة الشؤون العلمية وجعل مفردات المادة الزامية في مرحلة الدراسات العليا.

المصادر والمراجع

أولاً- المصادر العربية

أ- الكتب

- الدكتور زكريا، فؤاد ، التفكير العلمي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والعلوم والاداب، الكويت، 1978.
- د. العسكري، عبود عبد الله ، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار نمير، دمشق، 2004.
- د. فرحات، غـالـب خليـل ، المنهجيـة في العلوم القـانونيـة والسـياسـية والادارية، المؤسـســة الحديثة للكتاب، بيروت، 2017.
- د. شـلبي، احمد ، كيف تكتب بحثا او رسـالة، مكتبة النهضـة المصرية، 1968.
- د. بكر، عصمت عبد المجيد، أصول البحث القانوني، شركة العاتك لصناعة الكتاب، بيروت، 2018.
- د. قنديلجي، قدري عامر ، البحث العلمي واسـتخدام مصـادر المعلومات التقليدية والالكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- مونتسكيو، روح الشرائع، مؤسسة هنداوي للنشر، القاهرة، 2017.
- جريدة المدى، العدد (2985)، السـنة الحادية عشـر، الاثنين 20 كانون الثاني 2014 .
- خضـــر، عبد الفتاح، أزمة البحث العلمي في العالم العربي، الرياض، 1992.
- مجلة الحقوق، العدد 4، السـنة 30، 2006، مجلس النشـر العلمي.

ب- القوانين والانظمة والتعليمات والكتب الرسمية

- قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (40) لسـنة 1988.
- قانون الخدمة الجامعية رقم (23) لسنة 2008.
- تعليمات الترقيات العلمية رقم (167) لسنة 2017.
- تعليمات الدراسات العليا لعام 1982.
- نموذج استمارة تقويم بحث(غير منشورة)
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة البحث والتطوير، تعميم بعنوان معايير ونسـبب الاسـتلال بعدد (4868) في 2015/7/27.

ثانياً- المصادر الأجنبية

- Baptistaam Ana, Liezel Frickb , Karri Holleyc , Marvi Remmikd , Jakob Tesche , Gerlese Âkerlindf, The doctorate as an original contribution to knowledge: Considering relationships between originality, creativity, and innovation, Frontline Learning Research Vol.3 No. 3 Special Issue (2015(
- Ferguson, Doglas, The Great Disconnect: Reconnecting the Academy to the Profession, Alberta Law Rivew, Vol 51, No 4: Special Issue: The Future of Law School, 2014.
- Hoecke, Mark Van (edt), Methodologies of Legal Research: Which Kind of Method for What Kind of Discipline? (European Academy of Legal Theory Series), Hart Publishing; UK, 2013.

Way Out of the Desert, Journal of Commonwealth Law and Legal Education, Vol. 7, 2009.

- Thornton, Margaret, The Challenge for Law Schools of Satisfying Multiple Masters, Australian Universities' Review Vol.62,No(2) 2020
- Ulen, Thomas S., A Nobel Prize in Legal Science: Theory, Empirical Work, and the Scientific Method in the Study of Law, June 2003, SSRN Electronic Journal 2002(4(
- Weir M., The Dissonance Between Law School Academics And Practitioners - The Why The How The Where To Now, QUT Law Journal, Vol 9
- Khadilka, Suvarna Satish, Rejection Blues: Why Do Research Papers Get Rejected?, The Journal of Obstetrics and Gynecology of India (July–August 2018) Vol:68, No(4.(
- Moppett, Samantha A., Lawyering Outside the Box: Confronting the Creativity Crisis Southern Illinois University Law Journal, Vol. 37.
- Morris, Robert J., The New Contribution to Knowledge, A Guide for Research Postgraduate Students of Law, Hong Kong, June 2011.
- Olsen, Linda, How to get your Writing Published in Scholarly Journals, eacademia, 2014.
- Siems, Mathias M., The Taxonomy of Interdisciplinary Legal Research: Finding the